

«دستورية الوطني» تناقش «سياسة العدل بشأن التوجيه الأسري»





بدأت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون للمجلس الوطني الاتحادي، خلال اجتماع عقده الثلاثاء، برئاسة أحمد عبدالله الشحي، رئيس اللجنة، مناقشة «سياسة وزارة العدل بشأن التوجيه الأسري». حضر الاجتماع أعضاء اللجنة: عائشة الملا، مقررة اللجنة، وأحمد السويدي، وعدنان الحمادي، وكفاح الزعابي. وقال الشحي: إن اللجنة تناقش الموضوع، وفق محاور التشريعات والاستراتيجية المعنية بالتوجيه الأسري، والتنسيق بين وزارة العدل والجهات المعنية الأخرى بالتوجيه الأسري، وجهود الوزارة في التعريف بأهمية دور مراكز التوجيه

الأسري والموجهين الأسريين. مؤكداً أن اللجنة تسعى عبر مناقشتها الموضوع، إلى الخروج بتوصيات ومقترحات تدعم خطط الدولة واستراتيجيتها الهادفة إلى استقرار الأسرة الإماراتية ونموها. وأضاف أن اللجنة اطلعت، خلال اجتماعها، على الدراسات الفنية والبحوث المتعلقة بالموضوع، واعتمدت خطة عملها لدراسته، حيث ستدعو ممثلي الجهات المعنية بالتوجيه الأسري الاتحادية والمحلية، للاطلاع على جهودها في هذا الاختصاص، والتحديات التي تواجههم. كما ستعقد حلقات نقاشية عن التوجيه الأسري

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.